

برنامج الفقر الريفي والبيئة



سياسات من أجل الناس شرق ووسط أفريقيا يرسمان مساراً جديداً

بيتر بينيت

ستظل الزراعة نشاطاً
ضرورياً لمعيشة معظم
سكان الريف في شرق
ووسط أفريقيا.

عشر دول أفريقية، يبلغ عدد سكانها ٢٥٠ مليون نسمة،
تتحالف لتنفيذ نموذج للتنمية يراعي بدرجة أكبر الجوانب
الإنسانية، وخطة تركز بحزم أكبر على تحسين ظروف
الناس وأوضاع البيئة الطبيعية.



يكفي أن تقول فقط عبارة "برامج التعديل الهيكلي" لصناع السياسات في أفريقيا وسترى
وجوههم قد احمرت خجلاً. فرغم أن الهدف من هذه المبادرات - التي تعرف باسم
SAPS وتقودها الجهات المانحة - كان إعطاء قوة دفع إلى الدول الضعيفة اقتصادياً،
ورغم أنها أحرزت بعض النجاح في هذا الصدد، إلا إن آثار اليأس والفقر لا تزال باقية
هناك.

والآن، باتت القصة معروفة جيداً. وترجع أحداثها إلى مطالبة الدول النامية بإجراء
"تعديل هيكلي" إذا أرادت الحصول على قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين. وكان
من المنتظر من الدول الضعيفة اقتصادياً تطبيق الخصخصة وتخفيف القيود والضوابط،
وخفض النفقات الاجتماعية، وتقليل الحواجز التجارية، ضمن تدابير قاسية أخرى
مطلوب منها اتخاذها. ومن الناحية النظرية، كان من المفترض أن تؤدي هذه التدابير
إلى تعزيز النمو، وتوليد الدخل، وتسديد الديون.

ولكن ما حدث هو العكس. فرغم أن بعض الدول شهدت تحسناً في حساباتها الوطنية،
ففي النهاية لم يزد شئ سوى الفقر، والركود، والتدهور البيئي.

رؤية بديلة

إزاء هذا الوضع، ابتكر باحثون رواد في المنطقة أسلوباً جديداً للتعامل مع المشكلة، وأقام هؤلاء العلماء تحالفاً لم تقتصر رؤيته على التنمية على أنها مجرد تحسين الأرقام الاقتصادية، بل وضع في حساباته أيضاً تحسين الأوضاع المعيشية للفقراء في حياتهم اليومية والاهتمام بأوضاع بيئتهم الطبيعية.

وقد سُمي هذا التحالف "اتحاد تعزيز البحوث الزراعية في شرق ووسط أفريقيا" ASARECA (انظر موقع: www.asareca.org) ويضم "الاتحاد" معاهد البحوث الزراعية في عشر دول، هي: بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ومدغشقر، ورواندا، والسودان، وتنزانيا، وأوغندا. ويقوم في هذه المجموعة من الدول ربع بليون نسمة.

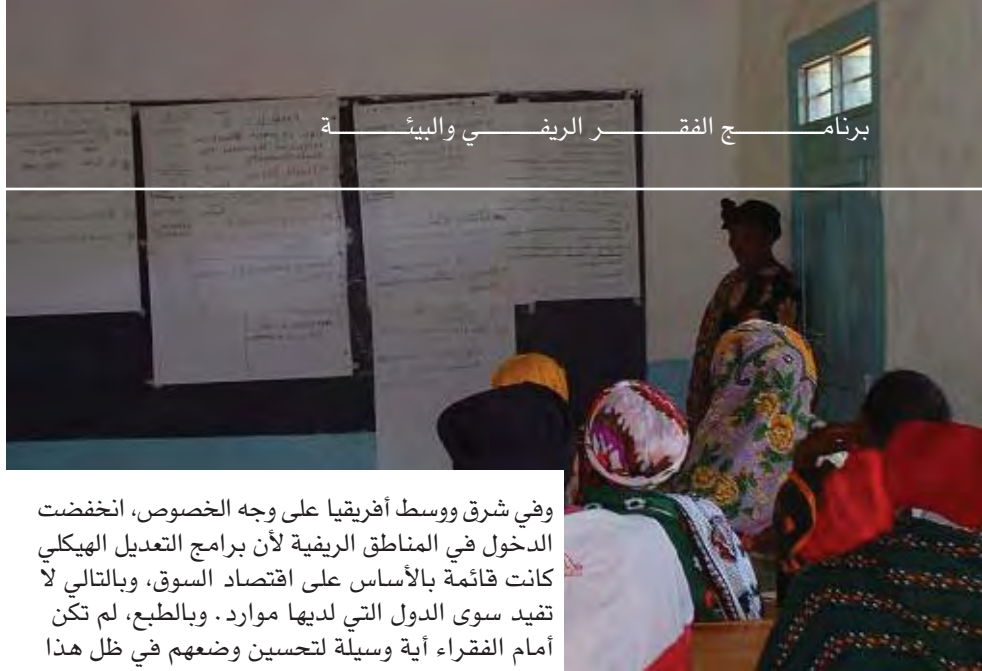
وقد أعلن عن تأسيس "الاتحاد" في أديس أبابا بإثيوبيا في عام ١٩٩٤، واتخذ من "عنتيبي" بأوغندا مقراً رئيسياً له. وقام بتمويل إنشائه كل من "مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا" والبنك الدولي، وبمرور الوقت، انضمت جهات مانحة أخرى إليهما.

ويسعى "الاتحاد" إلى إيجاد أسلوب جديد للزراعة لا يأخذ في الحسبان عوامل الاقتصاد والسوق فحسب، بل أيضاً الناس والبيئة. ويهدف هذا الأسلوب إلى زيادة كفاءة البحث الزراعي بهدف تحسين نمو المحاصيل والدخول، والحد من الفقر، وتوفير حماية بيئية أفضل بدلاً من الارتكان إلى الأشكال التقليدية للزراعة والتي أثبتت اخفاقها.

في الاتحاد قوة

يستند تأسيس "الاتحاد" إلى منطقتين مهمتين: في أن اتحاد الكيانات الاقتصادية معاً يؤدي إلى قوتها. فبعض الدول الأعضاء - على سبيل المثال، رواندا - تعتبر ضعيفة من الناحية الاقتصادية وهي لا تستطيع الاستثمار في مجال البحث الزراعي وتحليل السياسات بمفردها. وتأمل المعاهد العشر من اتحادها معاً وتجميع مواردها في تجاوز تلك الفروق.

أديس أبابا



وفي شرق ووسط أفريقيا على وجه الخصوص، انخفضت الدخل في المناطق الريفية لأن برامج التعديل الهيكلي كانت قائمة بالأساس على اقتصاد السوق، وبالتالي لا تفيد سوى الدول التي لديها موارد. وبالطبع، لم تكن أمام الفقراء أية وسيلة لتحسين وضعهم في ظل هذا النظام الاقتصادي القاسي.

حان الوقت لأفكار جديدة

لم تتناول "البرامج" موضوع النمو إلا من منظور ضعف كفاءة المؤشرات الاقتصادية فقط، ولم تأخذ في الحسبان العوامل الإنسانية والبيئية. بيد أن تجربة "البرامج" في مجملها كانت تجربة مهمة بالنسبة إلى الباحثين الزراعيين وصناع السياسات في شرق ووسط أفريقيا.

ورغم تحمل هذه البرامج القاسية لسنوات طويلة، استمر قرابة نصف سكان المنطقة يعيشون تحت حد الفقر: إذ كان متوسط دخل الفرد لا يتجاوز دولاراً أمريكياً في اليوم. وتضافرت معاً عوامل الصراعات السياسية، والمجاعات، والسياسات الزراعية الخاطئة، لتهدد الأمن الغذائي لسكان المنطقة، وهو ما جعل ملايين الناس ممن يعيشون على الزراعة معرضين لشبح الموت جوعاً.

ولا شك أن تكثيف أنشطة الزراعة من قبل هؤلاء الملايين، الذين لم يعد أمامهم خيار سوى الاعتماد عليها، أدى إلى تدهور البيئة الطبيعية. ومن ثم، انكمشت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وقلت جودتها، ودفع الفقر والجوع الناس إلى أبعد من ذلك: إلى زراعة الأراضي الحدية (التي يكاد ريعها يعادل النفقات المصروفة عليها)، وترتب على ذلك أيضاً زيادة ضعف البيئة.

ومن الواضح أن الأسلوب الذي استخدمته "البرامج" لم يؤت ثماره، وظهرت حاجة ملحة إلى استنباط نماذج جديدة للتنمية.

مزارعة من ليسوتو تقدم خطط عمل أعدتها المجموعة أثناء ورشة عمل التخطيط لتوزيع المياه.



أديس أبابا

أدى تطوير الينابيع إلى تخفيف العبء على المرأة والأطفال.

ويعتبر التعاون الإقليمي في مجال بحوث التنمية أمراً ممكناً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حيادية "الاتحاد" على المستوى السياسي.

ساعدت أداة تحليل الاتجاهات التاريخية في جينشي على تحديد الأسباب الكامنة وراء الاتجاهات السلبية في استخدام الأراضي.

وهكذا، يبحث "الاتحاد" آليات تنظيمية من شأنها أن تؤثر في درجة التعاون بين نظم الأبحاث الزراعية الوطنية في الدول المختلفة بالمنطقة أو في توفير المعلومات والتكنولوجيا التي توجد حاجة ماسة إليها. بيد أن اهتمام "الاتحاد" بالتعاون المؤسس على قواعد متبعة بانتظام يذهب إلى أبعد من ذلك. إذ أن "الاتحاد" يعمل كمنظمة شاملة تضم تسع عشرة شبكة وبرنامجاً إقليمياً للبحوث.

وتساعد هذه الشبكات والبرامج، والتي يطلق عليها "المجتمع البحثي"، على بناء العلاقات وتعزيز القدرات عبر برامج البحوث الزراعية الوطنية الأساسية التي ينفذها "الاتحاد". وتُصنّف هذه الشبكات والبرامج إلى فئات حسب الموضوع (السلع، إدارة الموارد الطبيعية، الاقتصاد الاجتماعي، تحليل السياسات) ولكن في نفس الوقت يهتم عدد منها بموضوعات مشتركة، مثل نقل التكنولوجيا، وتعزيز نظم البحث الزراعي، والمساواة بين الرجل والمرأة، والتسويق، وتوفير المعلومات الزراعية.



لويس نافارو

أن "الاتحاد" يعمل كمنظمة شاملة تضم تسع عشرة شبكة وبرنامجاً إقليمياً للبحوث.

ويعتبر التعاون الإقليمي في مجال بحوث التنمية أمراً ممكناً، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حيادية "الاتحاد" على

المستوى السياسي. ودليل على ذلك أنه بالرغم من نشوب نزاعات بين دول أعضاء في "الاتحاد" - إثيوبيا وإريتريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا والسودان - استمر "الاتحاد" في عملياته في كل هذه الدول.

وينظر "الاتحاد" إلى التحسينات التي شهدتها الإنتاج الزراعي بوصفها أكثر من مجرد "دافع الكفاءة"، الذي ركزت عليه البحوث الزراعية التقليدية و"البرامج" التي قادتها الجهات المانحة. فمن وجهة نظر "الاتحاد"، يجب أن تتناول البحوث الزراعية أيضاً موضوعات العدالة، والاستدامة، والتنمية الريفية. ويقول "لويس نافارو"، من "مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا": "يجب أن تعمل التنمية على زيادة الشعور باحترام وتقدير الذات لدى الفقراء، وتعزيز إسهاماتهم الاقتصادية".

ويلتقط "جون وانجالا" من وزارة الزراعة الكينية أطراف الحديث قائلاً "لا يمكنك فصل النمو الاقتصادي عن العدالة في الاستفادة من الموارد. فيجب أن يستفيد المزارعون الفقراء - الذين تتوفر لهم بالكاد عوامل الإنتاج - من النمو الاقتصادي. ويجب الحفاظ على الموارد التي تولد الثروات للحصول على المزيد منها في المستقبل".

ومن ثم، لا يزال علماء "الاتحاد" والمحللون يسألون أنفسهم السؤال الصعب: كيف نضمن الأمن الغذائي، ونحسن الدخول، ونحد من استنزاف قاعدة الموارد، دون إثقال كاهل المزارعين المثقل كاهلهم بالفعل؟

منظمة شاملة: المجتمع البحثي "للاتحاد"

قديمًا، كان العلماء الذين يسعون إلى إيجاد حلول لمثل هذه المشكلات يجربون عوامل ملموسة، مثل استخدام تقنيات زراعية أفضل أو تحسين الممارسات الزراعية. واليوم، يبحثون عادة مسائل شبيهة مجردة، مثل الترتيبات والسياسات المتبعة بشكل نمطي والتي تحدد مدى ملائمة البحث وجودته وفعاليته تكلفته.

وقد أدت هذه القواعد
والمعايير المتضاربة إلى
وضع العراقيل أمام

الاستثمار، والتجارة، ونقل
التكنولوجيا، كما أحبطت
الجهود الرامية إلى
تخفيف وطأة الفقر.
يمكن مقارنة "الاتحاد"
بغرفة المقاصة، حيث
يتم فحص المبادرات
ثم إرسالها إلى البرنامج أو
الشبكة المعنية لتنفيذها.

يقوم مدراء معاهد البحوث الزراعية الوطنية بالدول
المؤسسة للاتحاد - الذين يشكلون "لجنة المديرين"
بالاتحاد - بمراجعة المبادرات والسياسات المهمة التي
تتعلق بالبرامج والشبكات. وفضلا عن ذلك، يقوم المدراء
بتقييم المشروعات المقترحة ويحددون المشروعات التي
يوافقون على تمويلها من خلال نظام للمنح، يتم الحصول
عليها من خلال التنافس، ثم إنشاؤه مؤخرًا بدعم من
جهات مانحة عدة. وتساعد هيئة استشارية يعينها المدراء
على وضع السياسات والإجراءات المستخدمة في الموافقة
على تلك المقترحات.

ويتم تحديد محاور البحوث، التي يطرحها نظام المنح
التنافسي، من خلال المشاورات مع المنتفعين، بمن
فيهم المزارعين وغيرهم، وتستند إلى الآثار الاقتصادية
وكذلك البيئية المحتملة.

قصة نجاح "برنامج شرق ووسط أفريقيا لتحليل السياسات الزراعية" مع مسألة البذور

من المشروعات التي يستشهد بها كثيرا للتدليل
على إسهام "الاتحاد" في جهود التكامل والتنمية
الإقليميين، مشروع توحيد السياسات واللوائح
الخاصة بالبذور في شرقي ووسط أفريقيا، والذي نفذه
"برنامج شرق ووسط أفريقيا لتحليل السياسات الزراعية".

وقبل تأسيس "الاتحاد"، كانت كل من كينيا، وأوغندا،
وتنزانيا، تنفذ قوانينها ولوائحها ومعاييرها الوطنية
فيما يتعلق بالتجارة في بذور النباتات. وكانت النتيجة
أن أصبحت إجراءات نقل البذور عبر الحدود وغير
ذلك من الإجراءات ذات الصلة مكلفة ومضيفة للوقت.



الريفي نفاقد

ويقدم "مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا" إثنتين
من هذه الشبكات:

■ مبادرة الهضاب الأفريقية African Highlands Initiative
(انظر موقع: www.africanhighlands.org) وتضم
أعضاء من المجتمع الريفي يمثلون قطاعا طالما كان
مهمشا. وتسعى هذه المبادرة إلى المشاركة في التنمية
بأسلوب لا يضر بالبيئة، وتتعامل أساسا مع الفقراء
الذين يعانون، بحكم وضعهم في المجتمع، من مشكلات
في الحصول على القروض، ومن ثم، لا يستطيعون
الاستثمار في التقنيات الزراعية التي تحتاج إلى رؤوس
أموال كبيرة.

■ برنامج شرق ووسط أفريقيا لتحليل السياسات الزراعية
(ECAPAPA)، والذي نشأ كرد فعل مباشر على
تجربة "برنامج التعديل الهيكلي". وعند تأسيس
"الاتحاد"، لم تكن معظم النظم الزراعية الوطنية في
المنطقة تعرف أو تهتم بتغيرات السياسة الناتجة
عن "برامج التعديل الهيكلي" وبالتالي عجزت عن
تعديل أجنداتها البحثية لتتلاءم معها. وقد صمم
برنامج شرق ووسط أفريقيا لتحليل السياسات الزراعية
خصيصا لتعزيز العلاقات بين البحوث الزراعية وتحليل
السياسات الزراعية.

ساعد استخدام
مجموعات مناقشة بؤرية
منفصلة اجتماعيا في
أريكا على التأكد من أخذ
مختلف وجهات النظر
في تشخيص مشكلات
توزيع المياه.

لماذا يوجد فائض كبير
من الغذاء في أوغندا،
في حين يتهدد شعب
الموت جوعا كثير من
الأشخاص في إثيوبيا؟



ليس نافذة

وتوجد الآن جهود لتكرار انجازات "برنامج شرق ووسط أفريقيا" و"الاتحاد" في بلدان أخرى في المنطقة، إذ سوف يتبع النموذج ذاته في غرب وجنوب أفريقيا أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم تطبيق "برنامج شرق ووسط أفريقيا" على محاولة توحيد اللوائح في مجالات أخرى، من بينها منتجات الألبان والأسمدة وقطاعات التقنية الحيوية.

وقد أظهر نجاح هذا البرنامج كيف يمكن أن يساعد التعاون على الصعيد الإقليمي في دعم التنمية الزراعية، وذلك عن طريق تشجيع تدفق المعلومات والخدمات والسلع. وعلى حد قول السيد ميندى "لماذا يوجد فائض كبير من الغذاء في أوغندا، في حين يتهدد شبح الموت جوعاً كثير من الأشخاص في إثيوبيا؟".

توسيع الصلات

أعد "الاتحاد" مؤخراً خطة إستراتيجية لتطبيقها خلال العقد الثاني ستؤدي إلى تبني تقنيات فاعلة من قبل من يمتهنون الزراعة ويعتمدون على الموارد الطبيعية، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطة إلى خفض المستوى العام للفقر والتدهور البيئي.

ويقول السيد "إسحاق ميندى"، منسق "برنامج شرق ووسط أفريقيا"، أنه "لاستيراد بذور إلى أوغندا، كان تقديم طلب التسجيل وملء الاستمارات يستغرق على الأقل أربعة عشر يوماً" ويضيف "من المفروض ألا تستغرق هذه العملية، في الأحوال العادية، أكثر من ٤٨ ساعة".

وقد أدت هذه القواعد والمعايير المتضاربة إلى وضع العراقيل أمام الاستثمار، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، كما أحبطت الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر.

ومن هنا، كان دور برنامج توحيد السياسات واللوائح الخاصة بالبذور الذي أطلقه "برنامج شرق ووسط أفريقيا". ويهدف البرنامج إلى تمكين المزارعين الفقراء من خلال إتاحة الفرص أمامهم للحصول على بذور جيدة، وتعزيز زيادة الكفاءة والتنافس بين منتجي البذور، وأخيراً، تحسين الأمن الغذائي في المنطقة.

وقد استضاف "برنامج شرق ووسط أفريقيا" مشاورات جرت بين مسؤولي الحكومات الثلاثة، ومؤسسات المنتفعين وأقسام الجامعات. واتفقوا جميعاً على عدد من المواضيع الفنية المهمة، من بينها ما يلي:

- ضرورة تقليص الوقت المستغرق في اختبار أنواع جديدة من البذور، وكذلك لوائح الصحة النباتية التي تحكم مشاكل الحجر الزراعي في المنطقة.

- ينبغي على القطاعين الخاص والعام أن يعتبرا أنفسهما شركاء في التنمية، كما يجب على القطاع الخاص أن ينفذ عدداً من المهام التي كانت تقوم بها الدولة من قبل.

- ضرورة تشكيل "مجموعات عمل البذور" لتستمر في تقييم واعتماد القيود القائمة.

ويقول السيد "ميندى" إن هذا المشروع لم يسبق له مثيل في أفريقيا من قبل، إذ كان الاهتمام الرئيسي لمعاهد البحوث الزراعية الوطنية ينصب على تقنيات الزراعة في حد ذاتها، أي العوامل التي تؤثر مباشرة على الزراعة، مثل، التربة والماء. وقلما حاول العلماء الزراعيون ربط جهودهم البحثية بتحليل السياسات أو النظر في كيفية تأثيرها على الزراعة ككل.

باحثون يساعدون
مزارعي ليسوتو في
تحديد مشكلات توزيع
المياه التي تؤثر على
معيشتهم.



لويس نافارو

يستخدم تطوير الينابيع كمدخل لحلول ابتكارية أكثر تعقيدا في توزيع المياه في مواقع أنشطة مبادرة الهضاب الأفريقية.



لويس نافارو

هذا الموجز من إعداد باتريك كافاناغ على أساس دراسة حالة من إعداد "كينيث أوبالا" و"إسحاق ميندى" و"لويس نافارو".

برنامج "الفقر الريفي والبيئة" هو برنامج عالمي أطلقه مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا في عام ٢٠٠٥ لدعم البحوث التي تلبى احتياجات القرويين الفقراء الذين يعيشون في البيئات الضعيفة أو المتدهورة في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ودول الكاريبي والشرق الأوسط. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المؤسسات والسياسات والممارسات التي تعزز الأمن الغذائي والمائي ودخل الأفراد.

ولمزيد من المعلومات انظر موقع:
www.idrc.ca/rpe

ولمؤازرة هذه الجهود، يعزز "الاتحاد" تعاونه مع "السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا"، و"مجموعة شرق أفريقيا"، و"منظمة التنمية الحكومية في شرق أفريقيا"، وغيرها من الهيئات الإقليمية التي تدعم طموحات التنمية التي عبرت عنها "الأهداف التنموية للألفية" ومبادرة "الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا" من خلال جهازها المعروف باسم "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا".

ومرة أخرى، سيعزز "الاتحاد" هذا التكامل الإقليمي عن طريق تحديد المعوقات التي تقف أمام التقدم، وكذلك الإسهام في توحيد السياسات المتضاربة التي تشكل خطراً على التجارة وتبادل التقنيات والمواد عبر الحدود الوطنية.

مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا هو إحدى المؤسسات الدولية الرائدة في إنتاج وتطبيق المعرفة الجديدة بفرض الارتقاء إلى مستوى التحديات الحالية للتنمية الدولية. ولقد عمل المركز عن كثب ولأكثر من ٢٥ عاما مع الباحثين من الدول النامية في سعيهم للوصول إلى الوسائل التي تؤدي إلى بناء مجتمعات أفضل صحة وأكثر عدالة وازدهارا.

مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا

برنامج الفقر الريفي والبيئة

P.O.Box. 8500

Ottawa, Ontario, Canada, K1G 3H9

هاتف: +١-٦١٣-٢٣٦-٦١٦٢

فاكس: +١-٦١٣-٥٦٧-٧٧٤٩

بريد إلكتروني: rpe@idrc.ca

WWW.IDRC.CA